دراسة تقييم العنف المجتمعي في الأردن

لمبادرة شباب لمناهضة العنف المجتمعي في الســـلط

الشبكه العربيه للتربية المدنيه – أنهر

2012

"العنف الجامعي الذي ظهر في الآونة الاخيرة مرده افتقار الجامعات لاساليب تشجع التميز في حقول الثقافة والعمل التطوعي والنشاطات الابداعية والمناظرات بين الطلبة"

الشيخ المعلم عبد الكريم الغرايبة،2012

مقدمــة:

إن العنف مشكلة متعددة الوجوه. فهي مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه، ولقد تم تسليط الأضواء عليها خلال الثلاثين سنة الماضية، فإحدى التحديات الكبرى التي تحتاج إلى مواجهة صارمة لما لها من تأثير خطير على حياة الأفراد ومنظومة قيمهم الإجتماعية بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على الخدمات الصحية الناتج عن الإصابات الجسدية والآثار النفسية السلبية التي تؤثر على الضحية ةيتحمل القطاع العام اعباء الكلفة الاقتصادية للعلاج. ولقد أظهر تقرير (منظمة الصحة العالمية " الصحة والعنف 2003")أنه لا يوجد بلد أو مجتمع في العالم لم يتأثر بالعنف وقضاياه بحيث أصبح مشكلة عالمية تهدد الشعوب كآفة. والأكثر من ذلك أن العنف يعتبر موضوعاً ذا حساسية عالية يجدكثير من الناس صعوبة في مواجهته لأن الخوض فيه يمس قضايا معقدة ذات علاقة بالثقافة والأيدلوجيا.

التعريفات:

- تعرّف **منظمة الصحة العالمية** العنف بأنه: الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها. من قبل شخص نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان".(تقرير منظمة الصحة العالمية حول الصحة والعنف،2003)

- يعرّف **المجلس الوطني لشؤون الأسرة** في الأردن العنف بأنه" الاستعمال المتعمد للقوة سواءً كان ذلك بالتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة بحيث يؤدي الى حدوث إصابة أو موت أو سوء نمو أو حرمان". من هنا فان العنف هو أي أعتداءضد الآخرين يتسبب أو قد يسبب في أحداث ايذاء أو ألم جسديأو نفسي: ويشمل أيضا التهديد بالاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات وللحقوق . (الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، 2006)

- ويعرّف الدكتور عادل الطويسي العنف بأنه " ثمة أتفاقاً على أن العنف ظاهرة اجتماعية عُرفت بأنها أي سلوك جسدي أو لفظي يؤدي إلى إيذاء الآخرين، وهي ظاهرة لابد من تشخيص اسبابها لوضع الحلول لها". (الشباب وعالم جديد،مجموعة من الباحثين، 2011)

- وتعرّف الكاتبة الأردنية سميرة فاخوري العنف بأنه تعمد إستعمال القوة (تهديدًا أو تنفيذًا)، أو ضد النفس (الانتحار)، أو ضد شخص أو أشخاص آخرين، أو ضد مجموعة أو ضد المجتمع كله بحيث أن العنف يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى إصابات أو إلى الموت أو إلى أضرار صحية و نفسية أو إلى الإعاقة، وكذلك أضرار في الممتلكات الخاصة والعامة.

خلفية عن العنف في الأردن:

وكنقطة إنطلاق لإعداد استراتيجية وطنية شاملة حول العنف والصحة أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة (في 14-7- 2003) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تقريرحول الصحة والعنف استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف وقد تم تقسيم أنواع العنف في الأردن إلى ثلاثة أنواع:

1- العنف بين الأشخاص وصوره في الأردن :

- العنف بين الفتيان ويتمثل في شغب الملاعب، والعنف بين طلاب المدارس.
- العنف بين القرناء والوثيقي الصلة ويتمثل بـ العنف الأسري، وانتهاك الأطفال، والعنف ضد المرأة.

2- العنف الموجّه للذات: والذي يتمثل بالانتحار، إيذاء الذات، تعاطي المخدرات.

3- العنف الجماعي: وفيها يتحمل أفراد العشيرة بأكملها مسؤولية عمل ارتكبه فرد واحد منها.

ولقد سلط التقرير الضوء على قضيتين هامتين:

شغب الملاعب: وفيها يظهر التقرير أن السلوك العدواني ظاهرة واضحة في المجال الرياضي بالأردن وأن مظاهرة متعددة تصل أحياناً إلى حد القتل والاعتداء والحرق والتدمير ويشير (مامسر 1997) إلى أن ظاهرة الشغب الرياضي أصبحت القاعدة وليست الأستثناء وأشار التقرير أن أبرز مظاهر العنف عند جمهور اللاعبين 90% التشجيع الغوغائي و 86.4 % التنشئة الاجتماعية و 79.2 % التعصب الأعمى لنادي أو مدينة. و 78.8% الهتافات التي تدعو إلى التفرقة الإقليمية أو العنصرية أو الطائفية.

العنف الجماعي: وهو أكثر أنواع العنف وضوحاً في الأردن والذي يتمثل في الجلوه العشائرية أو الجلاء وتظهر صورة العنف واضحة في معالجة الأمور إذ يتحمل أفراد العشيرة بأكملها مسؤولية عمل ارتكبه فرد واحد منها و أن إجبار العشيرة المعتدي على الأرتحال القسري وهي صورة من صور العنف.

أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع فريق إدارة مشروع حماية الأسرة 2006 الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف. ولقد سلط التقرير الأضواء على العنف الأسري في الأردن مبيناً أن العنف الأسري في الأردن ضمن الشأن العائلي ولا يصرح عنه إلا في حالات قليلة. و تؤكد الدراسات أن العنف الأسري يقوم في الأغلب على التمييز القائم على النوع الاجتماعي والسن ويرتبط التمييز بصورة نمطية مستندة إلى رؤية ثقافية للأنوثة والذكورة بالإضافة إلى فهم محدد لعملية التنشئة الاجتماعية. وتعطي الصورة الذكور حق تعنيف الأناث، والكبار حق تعنيف الصغار وتبرره. ولذا تميل الضحايا من النساء والأطفال الى السكوت عن الإساءة لسنوات عدة لاعتمادهم اقتصادياً على المسيء.

أشارت سجلات إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام أن عدد الحالات الموثقة للعنف ضد الأطفال في العام 2006 كانت 2808 حالة، وكانت في معظمها من نمط الإيذاء البسيط بنسبة% 85 ، وهتك العرض% 5.9 والاغتصاب % 9.2 والشروع بالقتل % 9.0 ، والتهديد % 7.0 والقتل % 4.0 ، والخطف % 4.0

أشارت دراسة " **العنف ضد الأطفال في الأردن**" التي أجرتها اليونسف عام 2007 بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة الى أن:

- أكبر مصدر لعقاب الأطفال في البيت هم الوالدين وأولياء الأمور، يليهما الإخوة وأقارب الطفل، ثم الأطفال الآخرون الذين يشاركونهم مكان الإقامة نفسه .
- وتعرض % 52 من الأطفال للعقاب الطفيف، و % 34 منهم للعقاب المتوسط من الوالدين(أولياء الأمور .)وتعرّض % 26 من الأطفال للعقاب الطفيف، و % 17 منهم للعقاب المتوسط من الإخوة الذين يشاركونهم السكن نفسه، كما تعرّض 9% منهم للعقاب الطفيف، و 4% للعقاب المتوسط من أقارب الطفل الآخرين من الجدّين والأعمام، كما كان الأطفال الآخرون الذين يشاركونهم مكان الإقامة نفسه مصدراً للعقاب الطفيف بنسبة2% ، وللعقاب المتوسط3%
- **العنف في الحي**: تعرض 38% من الأطفال لإساءات لفظية ولإساءات بدنية 23%.
- **العنف في المدرسة**: يتعرض الأطفال في المدرسة للعقاب بمستوييه الطفيف والمتوسط من المعلمين والإداريين بنسبة 53%

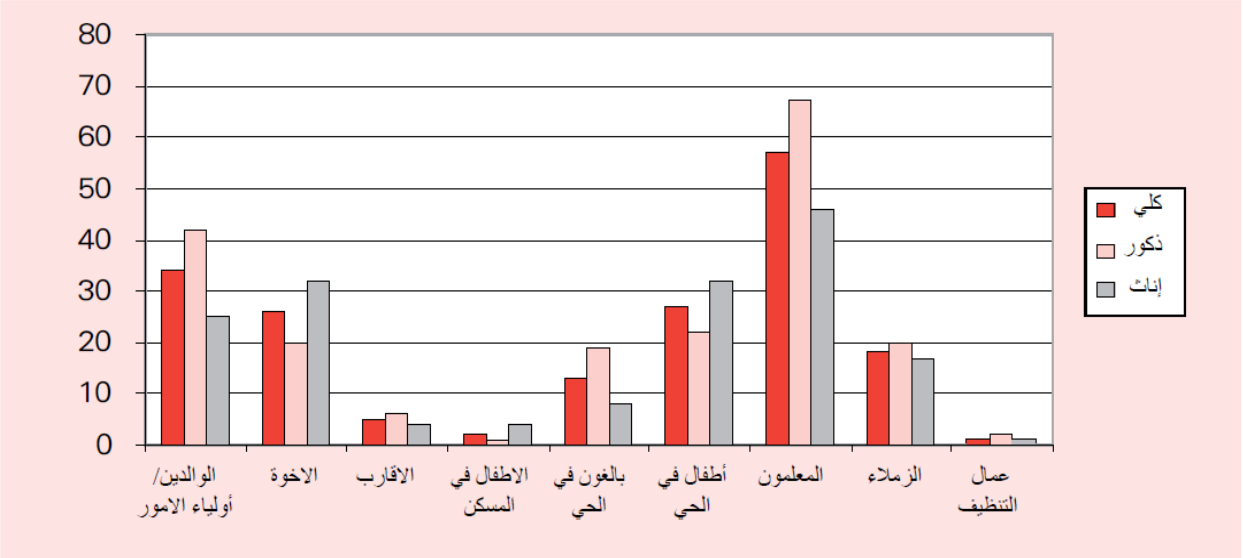

شكل 9 الاساءة البدنية الشديدة التي يتعرض لها الأطفال من مصادر الاساءة المختلفة

معتقدات الأهل حول العنف ضد الأطفال:

- يعتقد الأهل بنسبة 47% أن استخدام العقاب البدني مهم لضبط سلوك الطفل في البيت وأن 55.8 % يعتقدون بضرورة استخدام العقاب البدني كوسيلة تأديب في المدرسة.
- وقد خلص التقرير إلى أن الطفل الأردني يتعرض إلى قدر كبير من العنف بكافة أشكاله ومن كل المتعاملين معه **ويمكن أن يكون لهذا القدر من العنف أثار قصيرة وبعيدة المدى على سير نموه ومستقبله وبالتالي على المجتمع ككل**.

العنف المجتمعي:

يصنف خبراء أحداث العنف العشائرية التي شهدتها مدينة السلط بتاريخ 2011/11/27 على خلفية مقتل طالب جامعي على يد زميله، بأنها امتداد لظاهرة العنف المجتمعي الآخذة بالتزايد في الأردن ولا سيما في السنوات الأخيره فقد أفاد المقدم محمد الخطيب بتاريخ 2012-03-26 في ندوة عقدت بمقر جبهة العمل الاسلامي بعنوان "العنف الاجتماعي أسبابه وتداعياته "

" أن العنف الجماعي كما تبين في إحصاءات الأمن العام في تزايد مستمر , حيث تظهر الأرقام أن عدد المشاجرات في سنة 2006كانت 297 مشاجره و في سنة 2007بلفت 488 مشاجره أما في عام 2010فبلغت 600 مشاجره ,وأن هناك 28 مشاجره جماعية أي "عشائرية" وقعت في مختلف مناطق المملكة منذ بداية العام الحالي لغاية شهر آذار 2012."

ولقد قامت **الجامعة الأردنية** بإجراء دراسة بتكليف من وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني بتاريخ تشرين الثاني2011 وأجراها فريق أكاديمي ترأسه الدكتور موسى شتيوي من الجامعة الاردنية ، وضمت كلا من الدكتور مجد الدين خمش والدكتور جميل الصمادي والدكتور غازي ابو عرابي من الجامعة الاردنية ، والدكتور منير كرادشة من جامعة اليرموك. للوقوف على طبيعة وأبعاد وأسباب العنف المجتمعي من أجل الخروج بتوصيات عملية على مستوى السياسات والبرامج لمعالجة هذه المشكلة.

وفي رصد الأسباب المختلفة لحدوث المشاجرات كما تم تدونيها في ملفات الأمن العام تم تصنيفها كما يلي:

أسباب المشاجرات	النسبة
خلافات عائلية	%29.1
خلافات مالية	%64.1
ثأر قديم	%6.6

ومن الجدير بالذكر ان هذه المشاجرات غالبا ما تتحول فيما بعد إلى عنف جماعي. وهذا أن العنف المجتمعي هو في الغالب ليس عنفاً عشائرياً وإنما يأخذ وعاء عشائرياً أو عائلياً بعد حدوثه. ويعود ذلك إلى الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة أو العشيرة ومسقط الرأس (كهويات فرعية) في الحياة العامة كمرجعية للعلاقة بين الفرد والدولة بدلاً من الأطر المدنية التي تتمثل بسيادة القانون. كما يعتبر غياب الثقة بتطبيق القانون بالتساوي وشعور بعض الفئات بأنها فوق القانون يؤدي بالناس بالتطاول على القانون وعدم احترامه.

وبينت الدراسة أن غالبية المنخرطين بالعنف المجتمعي بأشكاله المختلفة (المشاجرات، الجامعات، شغب الملاعب، المدارس) هم من الشباب ضمن الفئة العمرية 18-27 ويشكلون 17 % والفئة العمرية 28-37% يشكلون 28 % غالبيتهم من العاطلين عن العمل.

وعزت الدراسة الأسباب والعوامل التي ساهمت في العنف المجتمعي الى:

- الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس (كهويات فرعية) كمرجعية بين الفرد والدولة.
- تغير نمط السلطة في العشيرة في أغلب المناطق منسلطة شيوخ العشائر التقليدية إلى سلطة المتنفذين اقتصادياً وسياسياً في العشيرة اللذين استخدموا هذه السلطة لمصالح لاتمت للمصالح العشيرة بصله.

- استخدام العمل بالعرض العشائري دون وجود اختصاص قضائي كما كان في السابق وتوسيع استخدامه في مثير من القضايا غير العشائرية أدى إلى توسع أعراف المجتمع على حساب القانون وهيئته.
- البطالة والأحباط السياسي والاجتماعي والنفسي فكانت عاملاً هاماً بالشكل والتعبير الذي اتخذته هذه المشاجرات بما يدل على أن العنف المجتمعي هو أحد مظاهر الأزمة التي يعيشها الشباب.
- التحولات الاقتصادية وخاصة لاقتصاد السوق والعولمة وتراجع دور الدول التنموي والاجتماعي أثار سلبية على عدد كبير من المواطنين.
- استمرار نسبة الفقر المرتفعة وتدني دخول الغالبية من الأردنين خاصة في المحافظات والتي تعاني من ضعف تنموي عام لها أثر كبير في توليد الأحباط والتزتر والعنف.
- ازدياد تفاوت توزيع الدخل بين فئات والشرائح المختلفة انعكس سلباً على نظرة الشباب للأداء الاقتصادي للحكومات المختلفة والنظرة السلبية للفئات الاجتماعية الأكثر ثرائ.
- ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين وعدم الثقة بتطبيق القانون بالتساوي على كافة الفئات مما يؤدي بالناس لعدم احترام القانون والتطاول عليه.
- الشعور بعدم المساواة وانتشار التمييز والواسطة والمحسوبية في كافة الممارسات المؤسسية في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتي يتم التعامل على أساسها مع حاجات وحقوق المواطنين سواء كان ذلك في الحصول على عمل أم في القبول الجامعي أو غيره.

وأعتبرت الدراسة أن العنف الشبابي الذي يأخذ الوعاء العشائري أحياناً هو شكل من أشكال التمرد المزدوج على العشيرة التقليدية وعلى المؤسسات المدنية من خلال التمرد على القوانين والمملتكات الخاصة والعامة. مما يضع العشيرة والدولة ي مأزق بسبب عدم قدرتها حول مشكلة العنف الشبابي المتصاعد.

استطلاع مركز الرأي للدراسات حول العنف الطلابي داخل الجامعات

الذي نشر بتاريخ5 كانون الأول 2010 قد أظهر أن (81.6%) من الطلبة الذين شملهم استطلاع "يعتقدون ان الواسطة والمحسوبية تحتل المرتبة الأولى من بين 13 متغير من المتغيرات ذات العلاقة بأسباب ظاهرة العنف الطلابي بينما احتل المرتبة الخامسة عامل تخلي مجالس الطلبة عن دورها. كما يرى 90.2% من الطلبة أن الذكور هم الأكثر مشاركة في أحداث العنف الطلابي. ولقد أوردت الدراسة اسباب العنف المجتمعي كما يلي:

أساب العنف الطلابي	موافق و موافق بشدة
الواسطة والمحسوبية داخل الجامعة	%81,6
التساهل في تطبيق العقوبات	%73,6
الدخلاء على البيئة الطلابية	%73,6
التساهل في الإجراءات الأمنية داخل الجامعات	%71,8
تخلي مجالس الطلبة عن دورها	% 63,7
القبول وفقد قوائم العشائر والمناطق الأقل حظاً	% 51,8
غياب المسافات الميدانية	%49,5
الأختلاط داخل الجامعات	%38,4
عدم التشدد في المحاسبة على الغياب في المحاضرات	%31,4
توزيع أماكن بعض الكليات داخل الحرم الجامعي	%38,4
القبول وفق نظام البعثات	%31,4
نظام الساعات المعتمد	%25,4
القبول وفق برنامج الموازي	%26,2

الأسباب الاجتماعية والثقافية للظاهرة	موافق
الاختلاف العشائري	% 61.6
سوء فهم مصطلح للنخوة والشجاعة	% 61.5
إثارة الهويات والانتماءات الفرعية	% 52.8
العلاقات العاطفية بين الطلبة الطالبات	% 53.6
افتقار الطلبة لأساليب التعبير عن الرأي	% 42.2
الاختلاف الفكري أو السياسي	% 33.1
غياب الانتماء السياسي والفكري للطالب	% 31.1
غياب الأنشطة اللامنهجية	% 29
الاختلاف في المستوى الاجتماعي	% 23.9

وقدم الدكتور عادل الزيادات أستاذ الصحافة في جامعة اليرموك نتائج استطلاع اراء الطلاب حول ظاهرة الشغب في جامعة اليرموك في الندوه التي عقدت في مجمع النقابات المهنية بتاريخ 23 كانون التاني 2010 تحت عنوان" العنف الجامعي الأسباب والدوافع .. والحلول "حيث لخّص دوافع حدوث هذه الحالات كالتالي:

- فقد حقق السبب **المتعلق بالمفاهيم والمدركات المغلوطة للعصبية القبلية** المرتبة الاولى بسنبة 84,3% من الطلبة.

- وجاء في المرتبة الثانية السبب المتعلق **بقلة الوعي والثقافة لمعنى الديمقراطية** لدى بعض طلبة الجامعة بنسبة 81%
- اما في المرتبة الثالثة فجاء سبب **سهولة الدخول للحرم الجامعي من غير الطلبة** حيث بلغت نسبة الموافقون علية 75,6.%
- أما في المرتبة الرابعة فقد جاء سبب **تدخل الواسطة والمحسوبية** عند تطبيق أنظمة وقرارات الجامعة حيث بلغت نسبة الموافقين 73.9. %
- أما في المرتبة الخامسة فكان السبب المتعلق **بعدم وضوح مسؤولية رجال الامن الجامعي** داخل الجامعة والتي بلغت نسبة 71,7%
- وجاء في المرتبة السادسة سبب متعلق **بتهاون من ادارة الجامعة في اتخاذ القرارات الحازمة** بحق الطلبة المشاغبين من ذوي الاسبقيات بنسبة 70,9% .
- وجاء في المرتبة السابعة سبب **استغلال الحرم الجامعي** للقاءات المخلة بالآداب العامة بين الطلبة حيث بلغت بنسبة 67,2. %

كما قدم الدكتور مجد الدين خمش عميد كلية الأداب في الجامعة الأردنية في تلك الندوه ورقة حملت عنوان" *المشاجرات الطلابية في الجامعات :بيئة الحرم الجامعي وسبل العلاج* " قدم فيها تحليل سوسيولوجي- تربوي لمشكلة المشاجرات الطلابية الجماعية في الجامعات يركز على دور العوامل المؤسسية في إحداث هذه التصرفات الطلابية غير المألوفة .أذأكدأنة يمكن تحليل العنف الطلابي في بعض الجامعات ، وبخاصة الشغب الذي يأخذ شكل مشاجرات طلابية جماعية ، من خلال المقولات التفسيرية التالية :

1. دوافع المشاجرات الطلابية في بعض الجامعات لا تأتي من المجتمع بشكل مباشر و إنما تأتي من بيئة الحرم الجامعي، و ما فيه من ظروف ، وشروط مولدة للتوتر لدى الطلبة . و أهم هذه الشروط ، والظروف ما يلي :
   - الازدحام الشديد في الحرم الجامعي في بعض الجامعات ، وبعض المرافق فيها ، وما يرتبط بذلك من توتر ، وتنافس على الموارد والخدمات . وما يرتبط بذلك أيضا من شعور بفقدان الهوية المعرفة للآخرين ، وما يؤدي إليه من ضعف الضبط الذاتي للسلوك.
   - مشاعر الإحباط لدى بعض الطلبة المتولدة عن عدم التوافق السليم مع الجامعة بوصفها نظاما بيروقراطيا رسميا حديثا مسّير من قبل الأنظمة والتعليمات، وليس المشاعر والتحيزات الشخصية

- شيوع معايير التراخي و الإهمال بين بعض الطلبة التي تؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي لديهم ، و بخاصة في الكليات الانسانية

2. تكوين جماعات الأصدقاء ، الجماعات المرجعية، (أو الشلل) بشكل عام على أساس قرابي، أو بلداني، أو شخصي، أو عقيدي، أو التشابه في الانتماء الطبقي، وتمركز هذه الشلل في حيز أو منطقة معينة من الحرم الجامعي واحتكارها لنشاطاتها وتفاعلاتها الخاصة، ومنع الآخرين بوسائل متعددة من المشاركة في ذلك .

3. تشكيل الجماعة المرجعية على أساس القرابة، أو على أساس البلدانيات من قبل مجموعة من الطلبة تدفع مجموعات أخرى لاستخدام هذين المعيارين في الشلل التي يشكلونها . وبذلك تنمو هذه الشلل وتتكاثر عدديا لتسود بيئة الحرم الجامعي. و تبدأ بالتالي بالتنافس على المجال المكاني، و الموارد و النفوذ ، والمكانة في ما بينها.

دراسة حالة: السلط

السلط هي رابع أكبر مدن الأردن من حيث عدد السكان يبلغ عدد سكان السلط الكبرى 140 ألف نسمة ، أما مدنية السلط فيبلغ عدد سكانها 127.080 (حسب دائرة الإحصاءات العامةا لمقدر 2010) تبعد عن العاصمة عمان 30 كم وهي المركز الإداري لمحافظة البلقاء.

كانت السلط حتى بدايات القرن العشرين عاصمة لإمارة شرق الأردن. قامت بها أول مدرسة ثانوية للبنين عام 1918 وجامعة البلقاء التطبيقية عام 1997.

نبذة عن جامعة البلقاء التطبيقية

جامعة البلقاء التطبيقية هي جامعة أردنية رسمية، تمتاز بالتعليم التطبيقي على مستوى البكالوريوس والدبلوم المتوسط، وبالأخص في مجالات الهندسة. صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس جامعة البلقاء التطبيقية بتاريخ 22آب 1996 وبدأ التدريس بها في العام الجامعي 1998/1997، حيث كانت الجامعة قبل ذلك مجموعة كليات متناثرة عبر المملكة .

تطبق الجامعة أسلوب الدراسة الفصلي وفق نظام الساعات المعتمدة.وتمنح الجامعة الدرجات العلمية التالية لمختلف التخصصات المعترف بها من قبل مجلس التعليم العالي في الأردن ومن قبل اتحادي الجامعات العربية والجامعات العالمية وجميع الهيئات الأكاديمية المحلية والدولية .

- الماجستير
- البكالوريوس
- الشهادة الجامعية المتوسطة
- الدبلوم العام المهني

العنف المجتمعي في مدينة السلط:

تعتبر أحداث العنف العشائرية التي شهدتها السلط بتاريخ 30 تشرين الثاني 2011 نموذجاً للعنف المجتمعي في الأردن. حيث أن شجار اً عادياً تحول الى أعمال عنف وشغب استمرّت لعدة أيام بعد ان انتقلت الخلافات بين الطلبة الى أبناء المحافظة و من ثم الى احتكاك عنيف مع القوى الأمنية. وقد طويت صفحة هذه الحادثة باصدار ميثاق صلح عشائري بين الأطراف في محافظة البلقاء، تضمن توافقاً على تشكيل لجنة تنسيقية لإعداد مسودة وثيقة مكونة من ثلاث محاور، يتعلق أحدها بالمجتمع والثاني بالجامعة والثالث بالطلبة، وعهد الى نخبة من أبناء المجتمع الحلي إعادة صياغة الوثيقة ليتم اقرارها في وقت لاحق مع المحافظة على حرمة الجامعة بأن تفرض عقوباتها حسب أنظمة الجامعة وتعليماتها . ومن الملاحظ أن اللجنة المُشكلة استبعدت الطلبة المنتخبين والممثلين للأندية والجمعيات الطلابية الذين من المفترض أن يُسمعوا صوتهم لممثلي هذه اللجنة، وأن يشاركوا في رسم سياسة الجامعة بما في ذلك مواجهة العنف الجامعي:

بتاريخ 1كانون الأول أطلقت جامعة البلقاء التطبيقية ميثاق شرف لنبذ العنف الجامعي لتضيف بذلك واجبات على عاتق الطلبه بدون المطالبه بالحقوق، وذلك خلال اجتماع حضره رئيس الجامعة الدكتور اخليف الطراونة وعميد شؤون الطلبة د. عدنان العضايلة وعدد من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية وممثلين عن الطلبة.

وفيما يلي نص الميثاق:

"نحن طلبة جامعة البلقاء التطبيقية من أبناء العشائر والأصول والمنابت كافة، وإيماناً منا بالله ورسالاته السماوية، واعتزازاً بوطننا وبقيادته الهاشمية، ووعياً بطبيعة تحديات العصر، وإدراكاً للظروف التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية بشكل عام، والأردن بشكل خاص، وتقديراً لأهمية الدور الذي تؤديه جامعاتنا في المجالات كافة، وسعياً منا لمنع كافة أشكال العنف المجتمعي والجامعي في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، والتي أصبحت ظاهرة تؤرق هذه المؤسسات.

لهذا، فإننا نطلقها بصوت عال من جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة أبناء الوطن كافة، ميثاق شرف لنبذ ظواهر العنف، ملتزمين بعد التوكل على الله بالمبادئ والقيم التالية:

1- الالتزام بقيمنا ومبادئنا العربية والإسلامية التي بني عليها مجتمعنا الأردني الواحد.

2- التأكيد على الانتماء للوطن والولاء للقيادة الهاشمية الحكيمة وتدعيم الروابط الاجتماعية والإنسانية بين أفراد المجتمع.

3- التأكيد على التزامنا بتغليب لغة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واعتماد التفكير الناقد والبناء للتعاطي مع قضايانا ووجهات نظرنا.

4- الالتزام بالمحافظة على الممتلكات العامة وحمايتها ممن تسول له نفسه بالاعتداء عليها، وعدم المساس بها أو النيل من هيبتها.

5- احترام قيمة الوقت واستغلاله داخل الجامعة بما ينفع الطالب.

6- وأد مظاهر إثارة الفتنة بأشكالها المختلفة، ومحاربة التعصب.

7- تدعيم قيم الأخلاق الحسنة والمحافظة على سمعة الجامعة وهيبتها.

8- العمل على تمكين أواصر اللحمة الطلابية والحفاظ على الوحدة الوطنية والابتعاد عن المواقف التي من شأنها إثارة الفتنة والإساءة إلى الجامعة وطلابها.

9- الالتزام بسيادة قوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها والاحتكام إليها في كل ما ينشب من خلافات في وجهات النظر، أو أي احتكاك بين الطلاب.

وعليه نحن أبناء جامعة البلقاء التطبيقية، نتعهد ونلتزم بهذا الميثاق والعمل على احترامه وتبنيه، ونسأل الله أن يحمي الوطن وقيادته."

بيد أن مضمون هذا الميثاق، الذي لم يصدر عن هيئة تمثيلية طلابية أو جسم طلابي موسع- مؤتمر طلابي مثلاً- يعتبر ذا طابع أخلاقي محض وغير ملزم للطلبة قانونياً وغير قابل للتنفيذ في حالة عدم الإيفاء بالتعهد الوارد في الوثيقة. إذ ينبغي توفير نصوص قانونية يمكن الاحتكام إليها عند الضرورة وتسري على جميع الطلبة بشكل متساو ويمكن تنفيذ القرارات التي تتخذها الهيئة القانونية ذات الصلة. وهو في هذا لا يتسق مع توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة اسباب ظاهرة العنف المجتمعي وسبل مواجهتها والتعامل معها، والتي اصدرت قراراتها بتاريخ 2011/4/1 والتي تضمنت ان اسباب العنف المجتمعي ذات قواسم مشتركة قانونية وتربوية واقتصادية واجتماعية واعلامية في ضوء الدراسات الاكاديمية المختلفة التي أُجريت حول هذه الظاهرة، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدراسات الاستراتيجية والأمنية حول هذه الآفة. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ضمن ثلاثة محاور تشريعية وتنفيذية وتوعوية ارشادية من ضمنها:

- تعزيز الثقافة القانونية واحترام القانون
- التوعية حول مفاهيم حقوق الانسان
- تعديل التشريعات الجزائية بحيث تنص على تجريم جميع الأفعال المتعلقة بالعنف المجتمعي وتشديد العقوبات المتعلقة بقضايا العنف في المدارس والجامعات والمستشفيات والمؤسسات العامة.

وكذلك توصيات الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة – ذبحتونا التي طالبت ب:

1. الدعوة لعقد مؤتمر وطني تشارك به جميع الأطراف المعنية لدراسة هذه الظاهرة التي بدأت تتحول لكارثة تعمل على هدم مجتمعاتنا.
2. يجب أن تحوي كافة التشريعات المتعلقة بالطلبة تمييزاً واضحاً بين العنف الجامعي والعمل الطلابي ، كما يجب أن لا يقوم المشرّع باستغلال ظاهرة العنف الجامعي لتغليظ العقوبات على الحركات والحريات الطلابية .
3. إعادة النظر بأنظمة التأديب المعمول بها في الجامعات الأردنية من على أرضية إعطاء مساحة حقيقية لحرية العمل الطلابي وإلغاء كافة أشكال العزلة التي تحاول هذه الأنظمة فرضها على الجامعات .
4. إقامة اتحاد عام لطلبة الأردن له استقلاليته التامة ويضم كافة طلبة الجامعات وكليات المجتمع .
5. إلغاء نظام الصوت الواحد في انتخابات مجالس الطلبة لما له من أثر في تجسيد العشائرية والإقليمية وزيادة حدة العنف في الجامعات ، إضافة إلى أن نظام الصوت الواحد يخرج بمجلس طلبة لا يعكس توجهات الطلبة .
6. العمل على تطبيق نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة .
7. سحب مشروع نظام مشروع التأديب العام في مؤسسات التعليم العالي وذلك لما له من آثار سلبية في زيادة قمع الطلبة وتجسيد انعزالية الجامعات وفصلها عن مجتمعها المحيط .
8. السماح للعمل الحزبي في الجامعات ، لما للأحزاب من دور في الارتقاء بالوعي الطلابي وبالتالي الحد من ظاهرة العنف ، إضافة لدور الأحزاب في الحد من الانتماءات تحت الوطنية
9. وقف كافة التدخلات الأمنية في انتخابات مجلس الطلبة .
10. العمل على إلغاء جهاز الأمن الجامعي والكتفاء بحرس جامعي للمحافظة على الأمن والممتلكات .
11. تطوير مادة دراسية إجبارية تركز على تحديث الشخصية والانتماء الوطني ، والثقافة المدنية .
12. برنامج إدماجي توجيهي فتقوم الجامعة من خلال هذا البرنامج في بداية كل عام جامعي باستقبال الطلبة الجدد و تنظيم لقاءات جماعية ، وجولات و محاضرات توضيحية لهم ، وبشكل يومي مكثف ، يشرح لهم من خلالها الأنظمة والتعليمات المرعية والإجراءات التي يتطلب إتباعها لتسجيل المواد والمواظبة فيها .
13. إعادة النظر في سياسة قبول الطلبة والتحاقهم في التخصصات التي يرغبون فيها في الجامعات الأردنية .
14. تنفيذ برامج تثقيفية للإداريين لغايات: تجذير مفاهيم " المساواة" والعدالة والقضاء على "شيوع الواسطة و قيم المحسوبية .
15. تفعيل قرارات الجامعة وعدم التهاون في تطبيقها بحق المخالفين .

عوامل الخطورة في البيئة الجامعية

ولدراسة أسباب العنف في جامعة البلقاء التطبيقية، سنقوم بتحليل مضمون وجهات نظر د. اخليف طراونة رئيس جامعة البلقاء التطبيقية , ودليل الطالب الصادرعن عمادة شؤون الطلبة وربطها بعوامل الخطورة في البيئة الجامعية والتي يقدّمها الباحث:

1. ضعف التزام إدارة الجامعات بالقوانين الجامعية وضعف سيادة القانون في المجتمع:

يقول د. طراونة ان الجامعة اتخذت 187 قرار فصل لكن جزءا كبيراً من هذه القرارات لم تستكمل لإجراءات نتيجة لصدور العفو العام مما أوحى لبعض متابعي شأن الجامعات ان هذه الادارات غير جادة في تحويل ما لديها من ملفات الى دوائر الادعاء العام وحسب الاختصاص. فانه من المهم تحقيق استقلالية الجامعات دون السماح لأي جهة كانت بالتدخل في قراراتها او التأثير عليها.كما تمتد هذه المشكلة الى المجتمع المحيط بالجامعة فيحد ضعف سيادة القانون من امكانية التعامل مع قضايا العنف المجتمعي من خلال المطالبات القانونية واللجوء الى العطوات العشائرية بدلا منها وتعتبر العطوة نافذةً واسعةً لإمكانية الافلات من العقاب. كما يعتبر ضعف سيادة القانون سبباً في امتلاك الطلبة للأسلحة داخل الحرم الجامعي مما يزيد من حدة الأزمة كما يتم المطالبة ب"العطوة الأمنية" التي تكرّس الاعتقاد لدى المواطنين بان رجال الأمن العام يميزون بين المواطنين في المعاملة تبعاً لمركزهم الاجتماعي والاقتصادي. إعادة النظر بأنظمة التأديب المعمول بها في جامعة البلقاء على أرضية إعطاء مساحة حقيقية لحرية العمل الطلابي أذ ان العمل بالنظام التأديبي يزيد من حدة التوتر داخل الجامعة حيث يمنح أدارة الجامعة حقا بأنزال العقوبات كما لا يسمح للطالب الاستعانة بأحد المحامين كما هو معمول به في الجامعة الأردنيه حسب التعليمات التنفيذية لنظام تأديب الطلبة رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٩ – المادة 20 وهذا النظام التأديبي يعطي الطالب حق الدفاع عن النفس.

كما ينص النظام التأديبي في جامعة البلقاء التطبيقية الفقرة "د أن التجمع داخل الجامعة دون أذن مسبق يستحق العقوبة التأديبية" وهذا يعطي أدارة الجامعة طيفا واسعا من العقوبات على الطلبة، وهذه مخالفة واضحة للدستور والمواثيق الدولي

المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1. لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.
2. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.
3. ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

أن يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ. أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

ب. أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين

ج. أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

المادة 19من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافي

البند 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

كل شخص له الحق فى حرية المشاركه فى الجمعيات و الجماعات السلميه.

المادة 16 من الدستور الاردني

1. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون
2. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور

2. **عدم قدرة الطلبة على السيطرة على الغضب** يقول د. طراونة في هذا السياق أنه من بين اسباب العنف ايضاً انخفاض مستوى ضبط الذات مما يعمق الفجوة بين الطلبة ويعزز عدم ثقتهم ببعضهم من جهة وبالمؤسسات الوطنية المختلفة من جهة اخرى ليصبح الطالب متوترا ومتحفزا لا يقبل النقد البناء ولا يستمع للنصح والارشاد ولا يميل اصلا الى لغة الحوار. ويشير هذا العامل الى ضعف واضح لدى الطلبة في القدرة على التسامح عند الاختلاف والفشل في إحترام حقوق الآخرين. لذا فانه من الضروري بناء قدرات الطلبة على الحوار وزيادة وعيهم بمفاهيم حقوق الإنسان. كما يعتبر ضعف معرفة الطلبه بمبدأ سيادة ا لقانون سبباً في امتلاك الطلبة للأسلحة داخل الحرم الجامعي مما يزيد من حدة الأزمة ومخاطر

2010/4/8: تعرّض طالب لطعنة بأداة حادة على يد زميل له في جامعة البلقاء التطبيقية مما أدى الى وفاته.

3. **المناهج والعملية التعليمية:**

مع تطور العصر، تطورت العملية التعليمية ووسائلها، بحيث تعتبر عاملاً مهماً في توسيع الآفاق وزيادةمقدرة الطلبة على الحوار وبناء الثقة مع الآخرين، وبهذا الصدد يدعو د. طراونة الى تطوير الخطط الدراسية والابتعاد عن طرق التدريس التقليدية وهذا من شأنه ان يتوافق مع معطيات العصر ويحفز عقول الطلبة ويشغلهم في الدراسة المنهجية واللامنهجية وتقليص اوقات الفراغ المتاحة لهم . ويضيف ان الطرق التقليدية في التدريس لا تشكل تحديا لعقول الطلبة او تحفيزا لهم بالمشاركة ولا تسهم في تغطية قيم الحوار والتواصل البناء بل على العكس تعزز فيهم القيم السلبية من خلال التلقين والتدوين وعدم سماع الطرف الآخر والغاء المشاركة واعتبار ان الطالب متلق للمعلومة فقط وعليه اعادة تدويرها في الامتحانات من اجل النجاح فقط .كما يضيف د. طراونة أيضاً "ان اسلوب التلقين والمناهج القديمة لا يشجعان الطالب على التواصل على الاقل مع المكتبة ولا يعززان قيم البحث والاستقصاء لديه تمهيدا للوصول الى المعلومات والحقائق والارقام وبالتالي تصبح قدراته المعلوماتية وثقافته ضحلة ويصبح عرضة لتلقي الاشاعات وتصديقها بدلا من اي يكون باحثا واعيا متميزا يسعى الى تمحيص المعلومة وتدقيقها".

4. البنية التحتية:

فيما يخص البنية الجامعية تجدر الإشارة الى ان المباني الجامعية في معظمها غير كافية لاستعياب اعداد الطلبة، بحيث يقول د. طراونة ان عدم جاهزية البنى التحتية في المؤسسات التعليمية لتقدم انشطة مختلفة لملء وقت فراغ الطلبة وتحاول منع الاحتكاك المباشر بينهم ينعكس سلبا على نفسيتهم ورغباتهم في متابعة التعليم او التواصل الاجتماعي المقبول مع الآخرين.

كما تعتبر زيادة اعداد الطلبة عن الطاقات الاستيعابية المخصصة لجامعة البلقاء والتي من المفترض ان تتلاءم مع البنى التحتية والتجهيزات وكوادر الهيئات التدريسية عبئاً على موازنة الجامعة كما تشكل نفقات اضافية كان من الممكن ان تنفق على تعزيز الانشطة الطلابية.

فانه من الواضح ان البيئة التعليمية وتعدم توفر المرافق الكافية والمناسبة يؤثر بشكل مباشر على سلوك الطلبة داخل الحرم الجامعي.

5. شيوع النزاعات العشائرية:

من الملاحظ ان النزاعات داخل الجامعة تنشأ بين زميلين بحيث تتطور لتصبح نزاعاً بين عشيرتين تنقل أحداثه الى خارج الجامعة ومن ثم تعود مرة أخرى الى داخل الجامعة لتحدث العشائر المشاركة اضرار مادية في ممتلكات الجامعة وسيارات داخل الحرم الجامعي. ويقول د. طراونة ان العشائرية تتفاقم بسبب انتشار الجامعات في المناطق القريبة من سكن الطلبة مما يجعلها اشبه بالمدارس الكبيرة المختلطة والتي تكون الغالبية العظمى من ملتحقيها من ابناء المنطقة الجغرافية ذاتها مما اسهم في تعزيز العنصرية والفئوية والجهوية بجميع اشكالها .

6. الحلول الأمنية:

إن الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة العنف تركز على الأمن في حين تركز الجامعات في العالم المتقدم على الانفتاح والغاء الأسوار، قامت جامعة البلقاء – بحسب د. طراونة–برفع الأسوار حول الجامعة وتركيب عدد من كاميرات المراقبة كما ستعمل بنظام البوابات الالكترونية بدلاً من الاستثمار في حلول مستدامة تحسّن البيئة التعليمية وسلوكيات الطلبة

7. الفقر والبطالة

يلعب الوضع الاقتصادي دورا في تأزم ظاهرة العنف. بحيث تبلغ نسبة الفقر في محافظة البلقاء 15.3% وذلك بحسب تقرير دائرة الاحصاءات العامة عن الفقر في الأردن لعام 2010 كما يبلغ عدد السكان الكلي للمحافظة 347419 نسمة منهم

68294 فقراء و يبلغ مستوى الفقر في لواء قصبة السلط 13% بحيث يبلغ عدد السكان في اللواء 76389 منهم 3840 فقراء وبحسب التوزيع الجغرافي لمعدل الفقر المطلق على محافظات المملكة، بلغ خط الفقر في البلقاء 672 دينارا للفرد.

ويقول د. طراونة ان مظاهر الفقر والبطالة تسهم في ايجاد جو من الاحتقان والعنصرية ، وان عدم الشعور بالعدالة والغضب الداخلي تجاه الاقران الذين تيسرت لهم سبل الحياة بطرق عيش افضل او اتيحت لهم قبولات خارج قائمة القبول الموحد يشعرهم بالاحباط والغبن وعدم العدالة.

8. أهمال دور الطلبة كمدافعين عن حقوق الإنسان وحماية مجتماعتهم من العنف:

بالنظر الى تعليمات الاندية الطلابية والجمعيات العلمية في جامعة البلقاء التطبيقية والمنشورة في دليل الطالب لعام 2012/2011 وبمقارنتها بتعليمات مجلس طلبة الجامعة الأردنية الصادرة عن مجلس الجامعة الأردنية بموجب المادة (٣٣) من قانون الجامعة الأردنية رقم 52 سنة ١٩٧٢ وتعديلاته:

- تتشارك التعليمات لكل من الاندية الطلابية والجمعيات العلمية في جامعة البلقاء التطبيقية بنطاق واحد تم تحديده بالنواحي الاجتماعية والثقافية (الاكاديمية) والرياضية.
- تتشارك التعليمات لكل من الاندية الطلابية والجمعيات العلمية في هدف العمل على خلق تفاعل ايجابي بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة والكوادر التدريسية كما يعنى كل منهم بخلق روح العمل التطوعي والخدمة العامة لتحقيق مصلحة الجامعة.
- تنظر الجمعية العلمية الطلابية في جامعة البلقاء نظرة أشمل الى دورها في نبذ النعرات الطائفية

- **تتشابه هذه التعليمات مع تعليمات مجلس طلبة الجامعة الأردنية من حيث:**
  - الروح الجامعية السليمة بين الطلبة وتوثيق العلاقات بينهم وبين الهيئة التدريسية والهيئة الادارية.
  - العمل على رفع مستوى النشاط الطلابي
  - تعميق مفهوم الوحدة الوطنية بين طلبة الجامعة ونبذ و مقاومة كل ما من شأنه المساس بهذا الهدف المقدس.

- الا ان تعليمات مجلس طلبة الجامعة الأردنية تشجع على الحوار واحترام الرأي الأخر كما ذكر في المادة **3 د** "تنمية الممارسات الديمقراطية وروح الحوار واحترام الرأي الآخر".
- كما تحدد التعليمات دور المجلس بمتابعة قضايا الطلبة وتوعيتهم لواجباتهم والمحافظة على منجزاتهم والعمل مع ادارة الجامعة على حل مشكلاتهم.(**المادة 3ج)**

- ويمكن اذاً دمجت الاندية والجمعيات لتشكيل مجلس طلبة منتخب ذو استقلالية في جامعة البلقاء يمكنه ان يكون جهة ممثلة تتدخل بشكل مباشر في مواجهة العنف ويكون لها تأثير على جميع شرائح الطلبة.

- كما يكون المجلس مسؤولاً عن قضايا الطلبة وعلى صلة مباشرة بقادة المجتمع المحلي و وسائل الاعلام والعلاقات الخارجية. وذلك لتسهيل كسب التأييد حول مبادرات ضد العنف

- أن يعمل المجلس على زيادة الوعي بين الطلبة بتعزيز الثقافة القانونية واحترام القانون و التوعية حول مفاهيم حقوق الانسان وللهيئة العامة سحب الثقة من مجلس الطلبة في حال فشلهم في التصدي لقضايا العنف المجتمعي داخل الجامعة.

- أن يعمل هذا المجلس وفقاً لأحكام الدستور المتعلقة بحرية الانضمام الى الجمعيات ومنسجماً للاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التوصيـــات:

المبادئ التي تستند اليها استراتيجية العمل ضمن مبادرة شباب لمناهضة العنف المجتمعي في الســلط:

- **للأجيال الشابة الحق في المشاركة:** اذ يشكل الشباب في الأردن أغلبية السكان وبذلك يجب الاستماع الى أصواتهم. وتعتبر اتحادات الطلبة المستقلة سواء على مستوى الجامعة او اتحادات عامة على مستوى الأردن من أهم الوسائل التي تتيح للطلبة التعبير عن آراءهم وأفكارهم والمساهمة في رسم السياسات داخل الجامعة مبنية على المساواة ونهج مبني على الحقوق والواجبات
- **يمكن لإشراك الاجيال الشابة أن يحول دون تحولهم الى ضحايا أو منتهكين لحقوق الإنسان،** أذ كثيرا ما يكون اليافعون بين ضحايا انتهكات حقوق الآنسان والاءساءة اليها , وفي حالات أخرى يبرز دورهم على نحو مشهود كجناه . أن العمل مع جيل الشباب يساعد على غرس الوعي بحقوق الانسان وبالقيم وأنماط السلوك التي تعزز الكرامه الانسانيه ومن خلال العمل مع الشباب يمكن تغيير مفهوم التنشئة الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز حق الذكور باستخدام العنف داخل الاسرة (كما ورد سابقا أن الذكور هم من يتسببون في العنف داخل الجامعات) وكما يعتقد الأهل أيضاً ان استخدام العنف هو نوع من أنواع التربية. وبذلك يوافق المجتمع على استخدام العنف كوسيلة لتعديل السلوكيات.

- **انخراط الشباب في التغيير الاجتماعي**: ان التنمية الشبابية هي المقدمة الأولى للاستقرار والرفاه الاجتماعي ونعتقد على المجتمعات الأستثمار في التنمية الكاملة لجيل الشباب. فعندما يتسلح اليافعون بالمهارات التعلمية والاقتصادية والنفسية يمكن ان يسهموا بصورة ايجابية في تنمية المجتمع لمواجهة العنف المجتمعي كما يمكنهم ان يتبوا التغيير المنشود.
- **بدلاً من العقوبات**: يمكن استبدال العقوبات بنظام تطوعي يمكن الطالب من العمل لتقديم خدمة مجتمعية ممكن ان تشمل التطوع في المكتبة أو المساعدة في أي اعمال داخل الجامعة لخدمة المجتمع. كما يمكن أيضاً الحاق الطالب بدورة تدريبية حول التواصل وأهداف المواطنة التي تشمل احترام حقوق الانسان ونبذ التمييز والتعصب والديمقراطية واحترام القوانين وغيرها من المباديء الاساسية.
- **التحفيز**: تطوير نظام تتبناه الجامعات لتقدير جهود الطلبة الذين كان لهم دور فاعل في نبذ العنف وحل المشكلات ضمن مجالس الطلبة والأندية الطلابية وذلك لتحفيز الطلبة على نشر ثقافة احترام الآخر وتعزيز مبدأ تعليم الأقران. ممكن ان يقدم هذا النظام التحفيزي شهادة تقديرية للطلبة عند تخرجهم من الجامعة.

من هو صانع القرار المستهدف:

- ✓ توجه المبادرة بشكل مباشر الى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية (بحيث يمكن أن يصبح هذا المشروع نموذجا يمكن اعادة تطبيقه في جامعات ومجتمعات اخرى).
- ✓ تعمل هذه المبادرة من خلال كسب تأييد صناع القرار من وزارة التعليم العالي ورئيس وإدارة جامعة البلقاء التطبيقية.
- ✓ كسب تأييد وزارة الشباب لتعزيز هذه المبادرة التي تنسجم في كثير من البنود مع الأستراتيجية الوطنية للشباب.
- ✓ كسب تأييد قادة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني المتواجده في مدينة السلط

نظرية التغيير